

# قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون  
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر  
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



## المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

9 - 12 ديسمبر 2019، جنيف، سويسرا

### تقرير موجز من اللجنة الثالثة

### الثقة في العمل الإنساني

#### السياق:

الثقة هي أساس العمل الإنساني، فوصول الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) للمحتاجين ودعمها لهم وإيلاء الاحترام لمهمتها هي مسائل تعتمد على ثقة الناس والمجتمعات التي تستفيد من خدماتنا وثقة السلطات المعنية وعموم الناس. ومثلت مسألة الثقة في العمل الإنساني موضوعاً مركزياً على جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بسبب تناقص الثقة في المؤسسات والحكومات، وزيادة الرقابة العامة، والدعوات لمزيد من النزاهة والمساءلة. سعت هذه اللجنة إلى استكشاف الكيفية التي يمكن أن تعمل بها مكونات الحركة مع الدول للحفاظ على الثقة في العمل الإنساني القائم على المبادئ وتعزيزها. ومثلت اللجنة منصةً لعقد مناقشة مفتوحة وصریحة بشأن المسؤوليات المنوطة بكل من الجهات الفاعلة في الحركة والدول، والتوقعات التي تفرها، وكيف يمكن تحقيق توازن بين تخفيف حدة المخاطر المتأصلة في العمل الإنساني والحاجة إلى تقاسم المخاطر المتبقية. وقد برزت مواضيع الثقة والمساءلة والنزاهة على جداول أعمال الاجتماعات الدستورية، وشكلت قضايا محورية مشتركة ربطت بين مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين والجمعية العامة للاتحاد الدولي.

وهدفت لجنة الثقة إلى تذكير المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بأن مسألة الثقة في العمل الإنساني جوانب متعددة. فهيات معروفة تواجه تحديات جمة، ومع تغير التوقعات، يزداد الطلب على المساءلة، ولم تعد الثقة أمراً "مسلماً" به". ويواجه النظام المتعدد الأطراف ضغطاً متزايداً، ومن دون الثقة، قد يتبنى الناس منظوراً ضيقاً للعالم. وقد يؤدي انعدام الثقة أيضاً إلى تحول السلوك نحو التمركز على الذات والعنف. والثقة شيء ذاتي، وباستطاعتها تجييش الجوانب العقلانية والعاطفية لدى الناس. ولكي تبني الهيئات الثقة فيها لدى الآخرين، يتعين عليها طمأننتهم بشأن قدرتها ونزاهتها وإمكانية الاعتماد عليها وغرضها. وعليها أن تجري مراجعة ناقدة لسلوكها وطرح سؤال: أين ينصب تركيزها: على ذاتها؟ على

الآخرين؟ أم الاثنين؟ ومصالح أي الفريقين تأتي أولاً؟ والثقة إحدى تبعات السلوك الجيد، وليست مكوناً من مكوناته، وعلى الرغم من أن بناءها يستغرق عقوداً، فمن الممكن أن تذهب أدراج الرياح بين عشية وضحاها.<sup>1</sup>

وقد أكدت اللجنة حقيقة أن الوصول إلى السكان المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات يتطلب قدراً كبيراً من الثقة في عمل إنساني غير متحيز تضطلع به جميع الأطراف. والثقة عملية هشة ومُتبادلة، ما يعني أن فهم المجتمعات المحلية والوجود بالقرب منها أمران مهمان للغاية. علاوة على هذا، فإن جهود الاستجابة للكوارث والأزمات التي تقودها جهات محلية ستدفع بشكل متزايد الاستجابة على المستويين الوطني والدولي. وتمثل الثقة العُلمة الأكثر أهمية لمستقبل العمل الإنساني، وهي تنبع من التحلي بالتواضع والصدق والشفافية.

### الأهداف العامة للجنة:

سعت اللجنة إلى بلورة فهم مشترك لسبب الأهمية البالغة للثقة بالنسبة للعمل الإنساني. وتمثل الغرض منها في توضيح المسؤوليات المنوطة بكل من الأطراف الفاعلة في الحركة والدول في مجال الحفاظ على الثقة في العمل الإنساني القائم على المبادئ، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيف حدة المخاطر وتقاسم المخاطر. وطمحت اللجنة إلى إلقاء الضوء على حقيقة أن الجميع يمكنهم، بل ويجب عليهم، إحداث فرق، وإبراز الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز الثقة.

**رئيس اللجنة:** السيد جورج كنانة، الأمين العام للصليب الأحمر اللبناني

**مقرر اللجنة:** السيد إيلي ليسوما، جمعية الصليب الأحمر لفيجي

### صيغة اللجنة:

تضمنت أعمال لجنة "الثقة في العمل الإنساني" جلستين عامتين رئيسيتين (جلسة افتتاحية وأخرى ختامية) وثلاث جلسات "إضاءة على موضوع" تناولت المواضيع التالية:

- التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.
- بيئة مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ.
- النزاهة وتقاسم المخاطر.

<sup>1</sup> هذا الموجز السياقي يستند إلى ملاحظات أدلي بها في أثناء الجلسة الافتتاحية العامة للجنة الثقة، من أطراف من بينهم ممثلين لمقياس إيدلمان للثقة ووكالة The New Humanitarian للأبناء.

## جلسات "إضاءة على موضوع"

### 1- بناء الثقة من خلال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

التاريخ والوقت: الخميس 12 ديسمبر 2019، الساعة 10:30 صباحاً - 12:30 ظهراً

#### أهداف جلسة "إضاءة على موضوع":

- بلورة فهم مشترك للاعتماد المتبادل بين الثقة من جانب، والتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة من جانب آخر.
- تبادل ما من شأنه تشكيل تفاعل مجتمعي ناضج والإشادة به، والأثر الذي يمكن أن يحققه في جودة وفعالية جهود تقديم المساعدة.
- مناقشة كيف يمكن أن يؤدي تدني جودة التفاعل مع المجتمعات المحلية إلى مشاكل متعلقة بالثقة.
- تلخيص المنافع الرئيسية التي تعود من القرار المتعلق بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019 (والذي أُحيط به علماً لاحقاً في قرار المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين المعنون "فلنعمل اليوم لبناء الغد").
- تحديد ما يتعين على القادة وأصحاب المصلحة فعله من أجل ضمان ترجمة القرار المتعلق بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة إلى أفعال وتحقيقه أثراً إيجابياً.

#### ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- ناقش المشاركون حقيقة أن زيادة مشاركة المجتمعات المتضررة تتطلب تحولاً في كيفية صنع القرارات في العمل الإنساني والمسؤولين عن ذلك (وضرورة أن تتضمن هذه القرارات مشاركة المجتمع المحلي ومشاركة على المستوى المحلي).
- أبرزت النقطة القائلة بأن "القادة هم من بأيديهم إحداث التغيير"، ما يعني أن القيادة هي من بإمكانها قيادة التغيير الذي نحتاج إليه من أجل ضمان أن يحظى صوت المجتمع المحلي بالتقدير، ويُصغى إليه، وتُتخذ إجراءات بناءً عليه.
- أبرزت الحاجة إلى تعمد إشراك موظفي ومتطوعي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والتشجيع على مراعاة التنوع في ما بينهم، وكذلك الحاجة إلى التماس آراء أناس من خلفيات متنوعة، لتوجيه الطريقة التي يُنفَّذ بها العمل الإنساني.
- ناقش المشاركون عدداً من الخطوات التالية الممكن اتخاذها لتعزيز الالتزامات والمناقشات التي أُجريت في الاجتماعات الدستورية لعام 2019، وفي مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على نطاق أوسع، بما في ذلك إدراج آليات للمساءلة في السياسات والاستراتيجيات الإنسانية من أجل تيسير مشاركة المجتمعات المحلية بشكل مأمون وميسر ومتكافئ، مع التركيز على تحسين التحليلات السياقية وآليات الإصغاء، والاستجابة والعمل على أساس التعقيبات الواردة من المجتمع المحلي.

- اقترح تهيئة حيز مؤسسي للعاملين في المجال الإنساني للنظر في وجهات النظر التي تتبناها المجتمعات المحلية، والاستعانة بهيئات تشجع الموظفين على تغيير السلوك والإصغاء بشكل مختلف.
- وأخيراً، جاءت آراء تحت على أهمية أن يتوافق التمويل المقدم من المانحين مع الالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة (على سبيل المثال إتاحة وقت كافٍ لمشاركة المجتمع المحلي) وأنه يحقق الاستدامة. ذلك أن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة يجب أن يكون ممارسة قائمة على المدى الطويل ومستدامة، فلا يمكن أن يُوجَّل التفكير في التفاعل مع المجتمعات المحلية إلى حين وقوع أزمة ما، وإنما لا بد من التفكير فيه مُسبقاً.

## 2- تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ

التاريخ والوقت: الخميس 12 ديسمبر 2019، الساعة 10:30 صباحاً - 12:30 ظهراً

### هدف جلسة "إضاءة على موضوع":

- سعت هذه الجلسة إلى استكشاف كيفية بناء بيئة تنظيمية مواتية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، بهدف تمكين عمل إنساني فعال وقائم على المبادئ.

### ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- ناقش المشاركون الدور الحيوي للدول في بناء بيئة تنظيمية وقانونية مُمكنة، وأهمية ضمان وجود حوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين تسوده روح المسؤولية والثقة المتبادلتين.
- قد ينشأ عن غياب إطار قانوني شامل تأخير بسبب البيروقراطية، الأمر الذي يُعطى الاستجابة الإنسانية. ووجود إطار قانوني قوي على المستوى الوطني في مجال إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها (قانون لمواجهة الكوارث على سبيل المثال) يساعد في توضيح الأدوار والمسؤوليات، ويوفر التسهيلات القانونية اللازمة لتنفيذ الاستجابة.
- إن وجود إطار قائم يتبع إرشادات دولية، مثل "إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث" (المعروفة أيضاً باسم "إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث")، من شأنه أن يكفل توضيح أدوار الأطراف الفاعلة الدولية ومسؤولياتها والتسهيلات القانونية المُستحقة لها، ومن ثمّ تيسير الدعم الدولي وتنظيمه.
- ناقشت الجلسة مدى أهمية وجود أساس قانوني من أجل تعزيز الوضع المتميز والفريد للجمعيات الوطنية والترويج له، في تحديد أدوارها الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

- أُلقي الضوء على مسائل المراجعة المنتظمة لقدرة الجمعيات الوطنية ومساءلتها كمنظمات، وأسسها القانونية ونظمها الأساسية، والمساواة بين الجنسين، والتنوع والإدماج بين الموظفين والمتطوعين بوصفها عناصر أساسية لبناء منظمات ذات مكانة متميزة وتحظى بقدر كبير من الثقة.
- ناقشت الجلسة المسؤولية بالغة الأهمية التي تقع على عاتق الدول في ضمان أن مصالحها الأمنية والسياسية لا تعرقل العمل الإنساني غير المتحيز. إذ يجب ألا تُضعف الشواغل الأمنية والسياسية - التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات أو اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب - تطبيق القانون الدولي الإنساني على سبيل المثال، ولا أن تعوق تقديم المساعدات الإنسانية.
- وذكّر أيضاً أن الحوار بين الهيئات الحكومية مجتمعة من جانب والمنظمات الإنسانية على الجانب الآخر لا غنى عنه لتمكين تنفيذ عمل إنساني غير متحيز، بما في ذلك في ظل فرض عقوبات وتدابير لمكافحة الإرهاب.
- وتمخض عن المناقشات وضع عدد من الخطوات التالية والاعتبارات الممكنة، بما في ذلك تقديم مقترح بتأسيس آلية رصد ومراجعة عالمية منهجية لرصد أثر العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني القائم على المبادئ، وذلك بغية ضمان أن هذه المسألة تحظى بالاعتراف الواجب وأنها تحتل أولوية متقدمة على جدول أعمال العمل الإنساني (ضرورة تعزيز تنسيق حماية الحيز الإنساني والعمل الإنساني على المستوى العالمي).
- جرت الإشارة إلى أن العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تؤثر في سير العمل الإنساني، وأنه لا بد من حماية تطبيق القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية تحت جميع الظروف. ويجب تقييم أثر هذه العقوبات والتدابير بشكل منتظم، وأن توضع إعفاءات إنسانية واضحة، من أجل تمكين المنظمات الإنسانية المحلية من الاضطلاع بعمل إنساني قائم على المبادئ.
- أخيراً، جرى التأكيد على أهمية أن تكون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ونظم الجزاءات الأخرى أكثر اتساقاً في الحفاظ على حيز للعمل الإنساني.

### 3- النزاهة وتقاسم المخاطر

التاريخ والوقت: الخميس 12 ديسمبر 2019، الساعة 10:30 صباحاً - 12:30 ظهراً

#### أهداف جلسة "إضاءة على موضوع":

- إبراز ما تفعله مكونات الحركة والأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني لتقتدي بأعلى معايير النزاهة.
- تحديد نقاط الارتباط والتوتر في طريقة ممارسة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني النزاهة، عن طريق تبادل وفهم وجهات النظر المختلفة والمخاطر.
- استهلال حوار بشأن ما يجب عمله معاً لتعزيز النزاهة وإدارة متطلبات الامتثال، وفي الوقت نفسه تمكين العمل الإنساني القائم على المبادئ.

## ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- أكدت المناقشات على ضرورة أن تبرز مكونات الحركة أعلى مستوى من معايير النزاهة، لأن السلوك غير الأخلاقي يمكن أن يقوّض ثقة عامة الناس في العمل الإنساني بشكل كبير، بما في ذلك المجتمعات التي تخدمها الحركة.
- والحركة مسؤولة عن كفاءة تقديم الخدمات وفقاً للمبادئ الأساسية ومدونة قواعد السلوك ومتطلبات الإطار النظامية والتنظيمية والسياساتية الشاملة، حيث تشكل هذه مجتمعة أساس العمل الإنساني القائم على المبادئ.
- جرى التأكيد على أن للجهات المانحة دورٌ مهمٌ تؤديه عن طريق تحفيز ودعم العمليات والآليات المتعلقة بالنزاهة، وفي الوقت نفسه كفاءة ألا تؤدي متطلبات الامتثال لها إلى نقل مخاطر تُعرق قدرة المنظمة على الاضطلاع بالعمل الإنساني القائم على المبادئ.
- في إطار المضي قدماً، اقترح أن تستثمر المنظمات الإنسانية في كفاءة أن يعرف موظفوها ومتطوعوها والمتضررون من الأزمات السياسات والتوجيهات المتعلقة بالنزاهة ويفهمونها، بما في ذلك ما ينبغي فعله عند مواجهة حالة إساءة سلوك.
- وأشير إلى ضرورة أن تكون المنظمات الإنسانية قادرة على رصد حالات إساءة السلوك، والاستجابة بسرعة حيال المزاعم بارتكابها. ويجب كذلك أن تبرهن أنها تجاهد لتحقيق التميز، وأن تبدي استعداداً للتعلم والتطوير.
- ذُكرت أهمية تضافر جهود المنظمات الإنسانية والجهات المانحة من أجل ضمان الوفاء بمتطلبات الامتثال وتدبّر أمر الوفاء بها، من دون التأثير بشكل سلبي على قدرة المنظمة على تنفيذ العمل الإنساني القائم على المبادئ.
- أخيراً، أكدت الجلسة على أن المنظمات الإنسانية والجهات المانحة بإمكانها، بل ويجب عليها، العمل معاً بغيّة ضمان تقاسم المخاطر المتبقية بدلاً من نقلها إلى منظمات وطنية أو محلية.

\*\*\*